تحليل مؤشرات الاقتصادية الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٨) (*)

الباحثة- روز مهدي تعبان ا.م.د- رشا خالد شهيب
جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

بدأ الاقتصاد العراقي الدخول بمرحلة جديدة من بعد عام ٢٠٠٣ وشرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للعمل على معالجة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن إفرازات الاوضاع التي مر بها العراق بالإضافة الى متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وان ملامح هذه الإصلاحات تهدف إلى تحرير الاقتصاد العراقي باتجاهاته المختلفة والى تحرير الأسعار وتقليص الدعم الحكومي عن شريحة محددة كما حدث لأسعار المشتقات النفطية عام ٢٠٠٥ بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير القطاع الخاص بالشكل الذي يقود نحو نظام السوق الحر من ، أجل تمكين عمل السياسة المالية والسياسة النقدية بمعناها الواسع والتنسيق بينهما في معالجة المشاكل الناجمة عن ظاهرة الفقر والحرمان والتفاوت في توزيع الدخل لتحل ، محل الآليات الإدارية والسياسية السائدة آنذاك والتي كانت تعمل في إدارة الاقتصاد وذلك من خلال تخلي الدولة عن التدخلات (غير المدروسة) في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي نتج عنها الاوضاع المعيشية الصعبة وانتشار الفقر وتعميق ظاهرة التفاوتات في توزيع الدخل اضافة الى تفشي البطالة وتعطيل الطاقات الإنتاجية .

على الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستويات الدخول فإن الوضع مازال ضاغطاً على شرائح واسعة من الشعب العراقي يعمل على اعاقة تلبية الحاجات الاساسية مما يعطي أهمية كبيرة لاتخاذ قرارات جادة وحاسمة في مجال تطوير برامج التنمية المتوسطة والبعيدة المدى من خلال التأكيد على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وخصوصاً ، دور راس المال البشري والاجتماعي في مكافحة الفقر.

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني

Abstract:

The Iraqi economy began to enter a new phase after ٢٠٠٣ and proceeded to implement the necessary economic reforms to work on addressing the economic imbalances resulting from the secretions of the conditions that Iraq went through, in addition to the requirements for integration into the global economy. Reducing government support for a specific segment, as happened to the prices of oil derivatives in ٢٠٠٥, in addition to paying attention to developing the private sector in a way that leads towards a free market system in order to enable the work of fiscal policy and monetary policy in its broad sense and coordination between them in addressing the problems arising from the phenomenon of poverty, deprivation and disparity in the distribution of Income to replace the prevailing administrative and political mechanisms at the time, which were working in the management of the economy, through the abandonment of the (unstudied) interventions in addressing economic and social problems, which resulted in difficult living conditions, the spread of poverty, deepening the phenomenon of inequalities in the distribution of income in addition to the spread of unemployment and disruption production capacities.

Despite some improvement in income levels, the situation is still pressing on large segments of the Iraqi people and works to impede the fulfillment of basic needs, which gives great importance to taking serious and decisive decisions in the field of developing medium and long-term development programs by emphasizing the social dimensions of sustainable development In particular, the role of human and social capital in combating poverty.

مشكلة البحث:

تعاني سياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق من توجيه التخصيصات المالية لغير مستحقيها بالإضافة الى عدم كفاءة الانفاق العام في مجال الدعم وذلك لوجود هدر كبير في المال العام مما ادة الى زيادة نسبة الفقر التي تراكمت في تكوين ابعاد اقتصادية واجتماعية

وسياسية بحيث انعكست بتجاه سلبي على الواقع المعاشي للأفراد اذ اصبحت من المظاهر التي تعيق برامج التنمية الاقتصادية في البلاد.

فرضية البحث:

ان زيادة وتوجيه الدعم الحكومي في العراق بصورة صحيحة وبلوغها نحو مستحقيها يؤدي الى تقليل ملموس في مؤشرات الفقر مما ينعكس بصورة ايجابية على واقع الفرد والمجتمع العراقي وبالتالي السير نحو بلوغ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث:

يهدف البحث بالدرجة الاساس على معرفة سياسات الدعم الحكومي وتأثيرها في مؤشرات الفقر في العراق كما يهدف الى :-

١- التعرف على الاهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وماهي الاليات المناسبة لتطبيقها من اجل التخفيف من نسبة الفقر التي يسعى الاقتصاد العراقي لتطبيقها

٢- توضيح مفهوم الفقر وانواعه وبيان اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم حدة الفقر في العراق وكذلك العمل على توضيح اهم المرتكزات الاساسية التي اعتمدتها استراتيجية التخفيف من الفقر .

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي من خلال دراسة وتحليل سياسات الدعم الحكومي في العراق وتأثيرها في مؤشرات الفقر ،

حدود البحث الزمانية والمكانية:

قسمت حدود البحث الى :-

١-الحدود المكانية تمثلت حدود الدراسة المكانية في دراسة سياسات الدعم الحكومي وتأثيرها في

مؤشرات الفقر في الاقتصاد العراقي.

٢-الحدود الزمانية هي للمدة المحصورة بين (٢٠٠٣- ٢٠١٨)

المبحث الاول

المؤشرات الاقتصادية للفقر في العراق

لم يأخذ موضوع الفقر اي مساحة مهمة في الخطط التنموية طيلة العقود في القرن الماضي ، بحيث شهدت فترة السبعينات تحسن في مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الفقر وساء الوضع في الثمانينات والتسعينات مما ادى الى زيادة نسبة الفقر في العراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ اذ برزت ظاهرة الارهاب والعنف الطائفي والتهجير مما خلفت ، هذه الاحداث اثار سلبية على الواقع العراقي مما ادى الى تنامي ظاهرة الفقر ، وتغيرت كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومنها تحسن مستوى الأجور والرواتب بحيث أصبح هناك تحسن ملحوظ للأسر في مستويات معيشتهم ويضاف لذلك إن مستويات الدخول في القطاع العام تبلغ مساهمتها (٤٥%) من دخول الأسر بعد عام ٢٠٠٣ وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة قبل عام ٢٠٠٣ التي لم تصل نسبتها إلى ٢٥%، وبالتالي قد انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر عما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣ وارتفعت نسبة الدخول المتحصلة من الأجور والرواتب من القطاع العام في عام ٢٠١٢ إلى (٥٢.١%) ، إن من خصائص الفقر في العراق أنه يتركز في الأسر الكبيرة حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسر الفقيرة (١٢) فرد في عام ٢٠١٢ وإن نسبة (٧٥%) من هذه الأسر تتكون من (٨) أفراد فأكثر وأن نسبة (١%) من الأسر الصغيرة التي يقل عدد أفرادها عن (٤) أشخاص تقع تحت خط الفقر وذلك الأثر يعكس معدل الإعالة فكلما انخفض معدل الإعالة انخفض الفقر وبالعكس وعندما يكون فرد واحد من الأسرة هو المعيل تزداد احتمالية الوقوع تحت خط الفقر اذا كانت العائلة كبيرة وكلما ازداد عدد العاملين في الأسرة انخفض الفقر [١].

بينت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن نسبة الفقر بلغت (٢٠%) من إجمالي السكان في العراق وأن ما يقارب المليونين أسرة تعيش تحت خط الفقر .[٢] ونسبة الفقر بلغت (٣٠%) عام ٢٠٠٣ وفجوة الفقر (٤,١%) وشدة الفقر بلغت (٢,٤%) اذ ان وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية عملت خطط استراتيجية على تخفيف الفقر حيث بلغت نسبة الفقر في عام ٢٠٠٧ (٤ . ٢٤ %) كما هو موضح في الجدول (١) أي ما يقارب (٦٧٩٧٦٣٦) فرد عراقي يقع تحت خط الفقر ، ومعظم الأفراد يتركزون حول خط الفقر البالغ (٧٦٨٩٦) دينار وإن نسبة قليلة منهم تبتعد عن خط الفقر ، وهذا يعرض الكثير من الأفراد ، ولأي اسباب سلبية كانت يكون انخفاض فرصة العمل أو التعرض للأمراض أو ارتفاع في الأسعار وغير ذلك من الأسباب للوقوع تحت خط الفقر وفجوة الفقر لعام ٢٠٠٧ بلغت (٤.٥) وهذا يدل على أن اكثر الفقراء على مسافة قريبة من خط الفقر فاذا تحسنت دخولهم أو ازداد نصيبهم من النفقات العامة على الخدمات والسلع العامة يمكن انتشالهم من الفقر.[٣]

أما المدة الممتدة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) شهدت انخفاض في نسبة الفقر وذلك بسبب تطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام ٢٠١٣ اذ وصلت هذه النسبة الى (١٨,٩%) وعدد الفقراء بلغ (٦٣١٧١٠٠) فردا وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيم الإرهابي ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراق وارتفعت هذ النسبة في عام ٢٠١٤ إلى (٢٢.٥) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وعدد الفقراء ارتفع إلى (٨١٠١٦٨٠) فرداً كذلك فجوة الفقر ارتفعت إلى (٦. ٦ %) وشدة الفقر إلى (٣%) . ويقدر الفقر داخل العوائل النازحة (٣٨%) لعام ٢٠١٦، وهذه النسبة في مناطق الصراع (الأنبار ونينوى) ترتفع وتصل إلى (٢ . ٤١ %) لنفس العام وان (٥٧%) من الفقراء هم من الأطفال [٤]

يعود سبب هذا الارتفاع الكبير في نسبة الفقر لتدهور الوضع الاقتصادي الذي خلفة الوضع ، الأمني المتردي وعدم إمكانية الوصول إلى الحصص الغذائية من البطاقة التموينية وارتفاع معدلات البطالة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية كل ذلك أدى إلى وقوع الكثير من العوائل العراقية تحت خط الفقر وبعض النازحين ممن وقعوا في دائرة الفقر سبب ذلك يعود الى فقدانهم مصادر معيشتهم في المناطق التي نزحوا منها.[٥]

وقد بلغ عدد النازحين في داخل العراق (٣.١٠٠) مليون نازح في منتصف عام (٢٠١٦) واغلبهم من الأطفال والنساء ، وهم يعيشون في اوضاع مترديه من مسكن ومأكل ·

بسبب ارتفاع أعداد النازحين التي أصبحت ضغطاً على المناطق التي نزحوا إليها وبالتالي مما ولد زخماً وضغطاً متزايد على الخدمات بكافة أنواعها من مدارس ومياه وكهرباء وغير ذلك [٦] . وبعد عام ٢٠١٦ والتحسن الملموس في الأوضاع الأمنية وعودة اغلب النازحين إلى مناطقهم أدى إلى تحسن نسبي في نسبة الفقر حيث بلغت (٢٢%) في عام ٢٠١٨ . وبلغت فجوة الفقر (٦,١) وبلغت شدة الفقر (٣,١)

.جدول (١) مؤشرات الفقر في العراق لمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

السنوات	خط الفقر %	نسبة الفقر %	فجوة الفقر	شدة الفقر
٢٠٠٣	٧٥٥٠٠	٣٠	٤.١	٢.٤
٢٠٠٤	٧٥٥٠٠	٢٢.٧	٤.٢	١.٧
٢٠٠٥	٧٥٥٠٠	٢٨	٤.٦	١.٨
٢٠٠٦	١٠٥٥٠٠	٢٧	٤.٨	٢.١
٢٠٠٧	١٠٥٥٠٠	٢٤.٤	٤.٧	٢.١
٢٠٠٨	١٠٥٥٠٠	٢٢	٤.١	٢.٥
٢٠٠٩	١٢٠٠٠٠	٢٢.٥	٥.١	٢.٦
٢٠١٠	١٢٠٠٠٠	٢٣	٤.٩	٢.٥
٢٠١١	١٢٠٠٠٠	٢٢	٥.٢	٢.٤
٢٠١٢	١٣٠٠٠٠	١٨.٧	٣.٤	٢.٦
٢٠١٣	١٣٠٠٠٠	١٨.٩	٣.٥	٢.٧
٢٠١٤	١٣٠٠٠٠	٢٢.٥	٦.٦	٣
٢٠١٥	١٥٠٠٠٠	٢٩	٥.٨	٢.٦
٢٠١٦	١٥٠٠٠٠	٣٠	٦.١	٣.١
٢٠١٧	١٥٠٠٠٠	٢٢.٥	٦.٢	٣.٢
٢٠١٨	١٥٠٠٠٠	٢٢	٦.١	٣.١

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على .

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية (٢٠٠٣-٢٠١٨)

ثانيا :- خط الفقر الوطني .

تم اعتماد السعرات الحرارية والضرورية المستهلكة التي تعمل على ادامة صحة الفرد في العراق لتحديد خط الفقر الوطني وخلال البيانات التي ، استخرجت في المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي قامت بإجرائه وزارة التخطيط والتعاون الانمائي للأسر العراقية في عام ٢٠٠٧ تم تقدير تكاليف الاحتياجات الاساسية من الغذاء الكافية لمعيشة الفرد في الشهر والتي قدرت بمبلغ ،(٣٤٢٥٠) دينار عراقي وهذا خط فقر الغذاء تم تقدير خط الفقر للاحتياجات الاساسية غير الغذائية من السلع والخدمات على اساس انفاق الاسرة التي تقع عند هذا الخط بمبلغ (٤٢٢٤٦) دينار عراقي في الشهر الواحد لكل فرد ونكون قد حصلنا على خط الفقر الوطني في العراق من خلال جمع خط فقر الغذاء مع خط فقر الحاجات الاساسية الغير غذائية والذي يساوي (٧٦٨٩٦) دينار لكل فرد في الشهر وايضا تم احتساب الانفاقات غير النقدية اضافة الى للأنفاق النقدي حيث تم حساب ايجارات تقديرية للأسر التي تملك مسكن وكذلك حساب قيم السلع التي تحصل عليها الاسر من انتاجها الذاتي او تحصل عليها مقابل اعمال تقوم بها.[٧] وقد تم تقدير خط الفقر المطلق لعام ٢٠١٢ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (٥٥) الف دينار لكل فرد شهريا وخط الفقر المدقع قدر بحوالي (٥٠٤٧٠) دينار لكل فرد شهريا .[٨]، وقدر خط الفقر الوطني لعام ٢٠١٢ بحوالي (١٠٥٥٠٠) دينار عراقي لكل فرد شهريا ومن بيانات الدخل والانفاق تم احتساب نسبة الفقر وفجوة الفقر.[٩]

اختلف الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد عام ٢٠٠٣ ورفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق وتم رفع الاجور والرواتب اذ اصبح هناك تحسن ملحوظ للأسر في مستوياتهم المعاشية وبالتالي قد انخفضت نسبة الافراد الذين تقل دخولهم عن (١٣٠٠) دينار عراقي في اليوم الواحد عما كان قبل عام ٢٠٠٣ [١٠] وارتفعت نسبة الدخل المتحصل من الاجور والرواتب من القطاع العام في عام ٢٠١٢ الى (٥٢.١%) .[١١] كما هو مبين بالشكل (١) الذي يبين مصادر الدخل للأفراد في العراق بحيث يوضح الاهمية الكبيرة للأجور والرواتب من القطاع العام ، وهيمنتها على باقي مصادر الدخل التي يحصل من خلالها الافراد على دخولهم .

الشكل (١) مصادر الدخل للأسر والافراد في العراق لعام ٢٠١٢

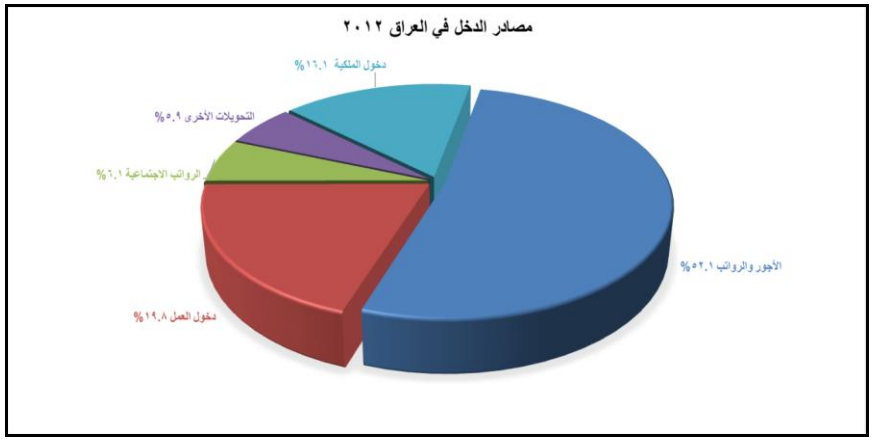

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام ٢٠١٢ (IHSES II) .ص٢٤

ان من خصائص الفقر في العراق انه يتركز في الاسر الكبيرة بحيث بلغ متوسط عدد افراد الاسر الفقيرة (١٢) فرد في عام ٢٠١٢ وان نسبة (٧٥%) من هذه الاسر تتكون من (٨) افراد فاكثر، وان نسبة (١%) من الاسر الصغيرة التي يقل عدد افرادها عن (٤) اشخاص تقع تحت خط الفقر وكما مبين في الشكل (٢) بحيث يعكس ذلك الاثر معدل الاعالة فكلما انخفض معدل الاعالة انخفض الفقر، وبالعكس وحينما يكون فرد واحد من الاسرة هو المعيل تتزايد احتمالية الوقوع تحت خط الفقر اذا كانت العائلة كبيرة وكلما ازداد عدد العاملين في الاسرة انخفض الفقر .[١٢]

بينت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ ان نسبة الفقر بلغت لهذا العام (٢٠%) من اجمالي السكان في العراق وايضا ما يقارب المليونين اسرة تعيش تحت خط الفقر .[١٣] وكذلك بلغت نسبة الفقر في عام ٢٠٠٧ (٢٢.٩%) كما هو موضح في الجدول (٢) اي ما يقارب (٦٧٩٧٦٣٦) فرد عراقي يقع تحت خط الفقر ويتركز معظم الافراد حول خط الفقر البالغ (٧٦٨٩٦) دينار وان نسبة قليلة منهم تبتعد عن خط الفقر وهذا

يعرض الكثير من الافراد لا سباب سلبية منها انخفاض فرص العمل او التعرض للأمراض او ارتفاع في الاسعار وغرها من الاسباب للوقوع تحت خط الفقر . بلغت فجوة الفقر لعام ٢٠٠٧ (٤.٥) وهذا يدل على ان الكثير من الفقراء على مسافة قريبة من خط الفقر في حين تحسن دخولهم او زيادة نصيبهم من النفقات العامة على الخدمات والسلع العامة يمكن انتشالهم من الفقر[١٤]. وانخفضت اعداد السكان الذين كان دخلهم اليومي اقل من (٢.٥) دولار بنسبة (١١.٥%) بعد ان كانت في عام ٢٠٠٧ (١٣.٩%)[١٥]

شكل (٢) نسبة الفقر في العراق حسب حجم الاسرة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

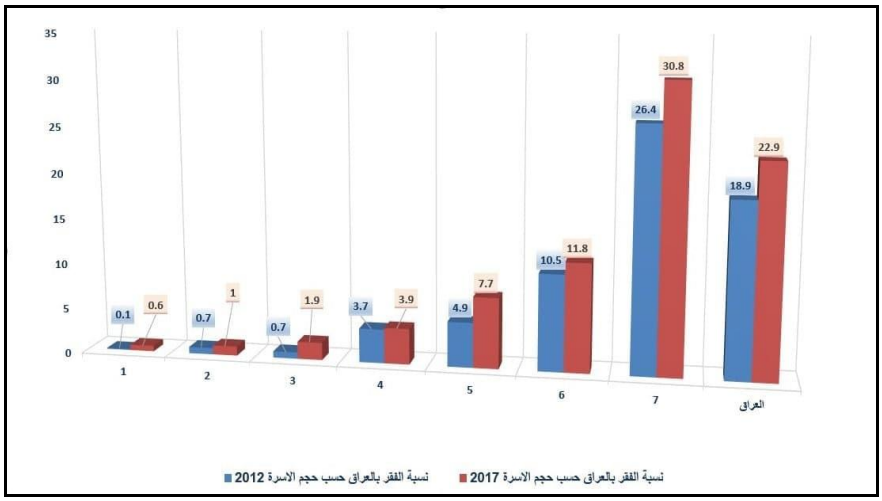

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :- اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق ، ٢٠١٣،ص١٨.

بلغت نسبة الفقر (٢٣%) في عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٠٩ نفس النسبة وانخفضت في عام ٢٠١٢ وبلغت (١٨.٩%) وبلغ عدد الفقراء (٦٤٦٥١٢٣) فرد فقير منخفضا ، هذا العدد عن عام ٢٠٠٧ ب (٣٣٢٥١٣) شخص وايضا انخفضت فجوة الفقر الى (٤.١) وبقيت شدة الفقر على حالها للسنتين (٢٠٠٧-٢٠١٢) بحيث بلغت (١.٤) وحسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام ٢٠١٣ بحيث بلغت هذه النسبة (١٨%) وبلغ عدد الفقراء (٦٣١٧١٠٠) فردا الا انها بسبب تدهور الوضع الامني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الارهابية ونزوح

الملايين من ابناء الشعب العراقي ، وارتفعت في عام ٢٠١٤ الى (٢٢.٥%) بحسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء وايضا ارتفع عدد الفقراء الى (٨١٠١٦٨٠) فردا وايضا ارتفعت فجوة الفقر الى (٦.٦%) وشدة الفقر الى (٣%)، ويقدر الفقر داخل العوائل النازحة بحوالي (٣٨%) لعام ٢٠١٦ وترتفع هذه النسبة في مناطق الصراع (الانبار ونينوى) لتصل الى (٤١.٢%)لنفس العام وان (٥٧%) من الفقراء هم من الاطفال . [١٦]

ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير في نسبة الفقر لتدهور الاوضاع الاقتصادية التي خلفت الوضع الامني المتردي وعدم امكانية الوصول الى الحصص الغذائية من البطاقة التموينية وايضا ارتفاع معدلات البطالة وضعف شيكات الحماية الرسمية وغير الرسمية مما ادى الى وقوع الكثير من العوائل العراقية في براثن الفقر وبعض النازحين ممن دخلوا عتبة الفقر ويرجع سبب ذلك الى فقدانهم مصادر معيشتهم في المناطق التي نزحو منها .

وقد بلغ عدد النازحين في داخل العراق بحوالي (٣.١٠٠) مليون نازح في منتصف عام ٢٠١٦ واغلبهم من الاطفال والنساء، وهم يعيشون في اوضاع متردية من مسكن ومأكل وبسبب اعداد النازحين الذين ولدو ضغطا على المناطق التي نزحو اليها وبالتالي ولد زخما وضغطا متزايد ايضا على الخدمات بكافة انواعها من مدارس ومياه وكهرباء وغير ذلك .[١٧]

جدول (٢) خط الفقر ونسبته واعداد الفقراء لسنوات مختلفة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

السنوات	خط الفقر دينار	% نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	عدد الفقراءنسمة	عدد السكان نسمة
	-1	-2	-3	-4	-5	-6
2006	.....	20*	.....	.....	5762200	28811000
2007	76496	22.9**	4.5**	1.4**	6797636	29684000
2008	76496	23***	.....	.....	7105850	30895000
2009	76496	23***	.....	.....	7282720	31664000
2012	105500	18.9**	4.1**	4.1**	6465123	34207000
2013	105500	18**	.....	.....	6317100	35095000
2014	105500	22.5****	6.6***	3***	8101680	36007470
الانبار ونينوى ٢٠١٦		41.2	-	-	-	
داخل.لنازحين ٢٠١٦		38	-	-	-	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٩(.

٢- فقر الاطفال في العراق. تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشان السياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٧-٢٠٢١)، ص١٥.

٣- ****جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء ،النشرة الاحصائية السنوية (٢٠١٤-٢٠١٦) : جدول (١/١٩) ،ص١٠٣٥

يلاحظ من الجدول(٣) تتصدر المحافظات العراقية محافظة المثنى في نسبة الفقر وتليها القادسية وميسان ونينوى بينما محافظات كردستان هي ادنى نسبة في مستوى الفقر وان نسبة الفقر في الريف اكبر من المدينة ويلاحظ ان هنالك محافظات ارتفعت فيها نسبة الفقر وهي (٦) محافظات (ميسان ، المثنى ،القادسية ، نينوى ، ذي قار ، اربيل) والمحافظات الاخرى انخفضت فيها نسبة الفقر.

جدول(٣) تباين انتشار الفقر بين المحافظات وبين الريف والحضر (٢٠٠٧-٢٠١٢)

المنطقة	نسبة الفقر ٢٠٠٧	نسبة الفقر ٢٠١٢	المنطقة	نسبة الفقر ٢٠٠٧	نسبة الفقر ٢٠١٢
دهوك	9.3	5.8	النجف	24.4	10.8
نينوى	23	34.5	القادسية	35	44.1
سليمانية	3.3	2	المثنى	48.8	52.5
كركوك	9.8	9.1	ذي قار	32	40.9
اربيل	3.4	3.6	ميسشان	25	42.3
ديالى	33.1	20.5	البصرة	32.1	14.9
الانبار	20.9	15.4	كردستان	4.7	3.5
بغداد	12.8	12	بقية المحافضات	30.2	24.4
بابل	41.2	14.5	ريف	39.3	30.7
كربلاء	36.9	12.4	حضر	16.1	16.5
واسط	34.8	26.1	العراق	22.9	18.9
صلاح الدين	39.9	16.6	فجوة الفقر	4.5	4.1

المصدر : فقر الاطفال في العراق ، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشان سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٧-٢٠٢١) ،ص١٦.

المبحث الثاني

المؤشرات الاقتصادية لتباين الفقر في العراق .

١- الانفاق والدخل .

ارتفع متوسط انفاق الاسرة الشهري بالأسعار المدفوعة* من (٩٠٧) الف دينار ، في عام ٢٠٠٧ الى (١.٦٤٧) الف دينار عام ٢٠١٤ اما اسعار السوق** فقد ارتفع من (١.٠٠١)الف دينار عام ٢٠٠٧ الى (١.٩٦٠) الف دينار عام ٢٠١٤ وايضا ارتفع متوسط انفاق الفرد الشهري بالأسعار المدفوعة من (١٣٢) الف دينار عام ٢٠٠٧ الى (٣٤٦) الف دينار عام ٢٠١٤ كما موضح في الجدول (٤)

اما بخصوص متوسط دخل الاسرة الشهري فقد ارتفع الى(١.٥٦٢) الف دينار عام ٢٠١٤، بعد ان كان (٨٥٩) الف دينار عام ٢٠٠٧ بالأسعار المدفوعة ، وارتفع بأسعار السوق من (٩٥٢)الف ، دينار عام ٢٠٠٧ الى (١.٨٧٥) الف دينار عام ٢٠١٤، وكذلك كان متوسط دخل الفرد الشهري (١٢٥) الف دينار في عام ٢٠٠٧ ارتفع الى(٢٧١٧٠٠) دينار عام ٢٠١٤ بالأسعار المدفوعة اما بأسعار السوق ، ارتفع متوسط دخل الفرد الشهري من (١٣٩) الف دينار في عام ٢٠٠٧ الى(٣٣٠٣٠٠) دينار عام ٢٠١٤.[١٨]

ارتفع الانفاق على الطاقة والوقود والسكن عام ٢٠٠٧ بحيث بلغت نسبة الانفاق (٢٩%) بعدان كانت (١٣%) عام ١٩٩٣وكذلك ارتفع الانفاق على النقل والاتصالات من(٥%)عام ١٩٩٣ الى (١٣%) عام ٢٠٠٧ان سبب ارتفاع انفاق الاسرة على الوقود والطاقة يعود الى سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة والتي ابتدأتها بتخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية وبالتالي يؤدي الى ارتفاع اسعار الوقود وقد انخفض انفاق الاسرة الشهري على الغذاء من ٦١.٧% عام ١٩٩٣ الى ٣٥% عام ٢٠٠٧ وايضا استمر بالانخفاض الى ان بلغ في عام ٢٠١٤ (٢٨.٤%).[١٩]

جدول (٤) متوسط الدخل والانفاق الشهري للأسر والافراد في العراق لسنوات مختلفة

السنوات	متوسط انفاق الاسرة		متوسط انفاق الفرد		متوسط دخل الاسرة		متوسط دخل الفرد الشهري		نفاق الاسرة الشهري على الغذاء
	بالأسعار المدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	الخل المستلم	سعر السوق	
١٩٩٣	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	٦١.٧٠%
٢٠٠٧	٠.٩٠٧	١.٠٠١	٠.١٣٢	٠.١٤٦	٠.٨٥٩	٠.٩٥٢	٠.١٢٥	٠.١٣٩	٣٥.٦٠%
٢٠١١	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	٣٤.٥٠

	.	..	..	.	..	.	..	..	%
٢٠١٢	١.٣٨	١.٦٦٥	....	....	١.٣١٣	١.٥٩٧	٠.١٩٥	٠.٢٣٧	٣١.٩٠%
٢٠١٤	١.٦٤٧	١.٩٦	٠.٣٤٦	.....	١.٥٦٢	١.٥٧٥	٠.١٧١	٠.٣٣	٢٨.٤٠%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :

١-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق (٢٠٠٧)(٢٠١٢ص٢٢-٢٣)

٢_جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احوال المعيشة، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لعام ٢٠١٤، ص٣.

وان هذا الانخفاض في انفاق الاسرة على الغذاء يشير الى تغير هيكل انفاق الاسرة التدريجي من ، طلب الغذاء الى زيادة الطلب على الخدمات والسلع الاخرى غير الغذائية وبالتالي فان هيكل توزيع الانفاق الاستهلاكي للفرد في عموم العراق يظهر تحسنا واضح وهذا مؤشر يدل على تحسن في مستوى المعيشة.

وعلى مستوى المحافظات محافظة ادهوك كانت هي اقل نسبة انفاق على الغذاء في عام ٢٠١٢ بحيث بلغت (٢٣.٩%) في محافظة القادسية اعلى نسبة وبلغت (٣٩.٨%) وارتفع الانفاق على الصحة والنفل والاتصالات الى (٩٧%، ٤٢%) ، على التوالي مقارنة مع عام ٢٠٠٧ .[٢٠]

يتبين ان هنالك تحسنا واضحا في مستوى المعيشة من خلال توزيع الانفاق الاستهلاكي للفرد في العراق، بزيادته على الخدمات والصحة وايضا انخفاضه على الغذاء وفي الوقت نفسة فان هذا التحسن غير متساو ، على مستوى المحافظات ، فهناك محافظات قد ازداد الانفاق على الغذاء فيها واخرى انخفض فيها .

٢- **التفاوت في حجم الانفاق والدخل بين الاسر .**

ينخفض التفاوت قليلا على مستوى الانفاق بحيث تبلغ حصة الخمس الافقر (٩%) من مجموع الانفاق الاسري بينما الخمس الاغنى تبلغ حصته (٣٩%) من حجم الانفاق الاسري ويزداد التفاوتات بين العوائل الفقيرة وغير الفقيرة في مجال الدخل بحيث ان الخمس الافقر من السكان لا يحصل على (٧%) من الدخل بينما الخمس الاغنى يحصل على (٤٣%) من الدخل واذا تم تقسيم الافراد الى عشر فئات متساوية على ما يحصلون عليه، من دخل فتكون ادنى ثلاث فئات عشرية من الافراد يشكلون (٢٥.٨%) ، وحصتهم من الدخل تبلغ (٨.٩%) ونسبة (٣٥.١%)، يشكلون اعلى ثلاث فئات عشرية يحصلون على (٦١.٦%) من اجمالي الدخل .[٢١]

وكذلك بلغت نسبة معامل جيني في العراق في عام ٢٠٠٧ (٠.٢٩٥) وتعد هذه النسبة منخفضة واقل وحده اذا قورنت مع دول المنطقة وجوار العراق بحيث بلغت نسبة معامل جيني في مصر وتركيا (٠.٣٤٤، ٠.٣٤٦) على التوالي وفي الجزائر والمغرب (٠.٣٥٣,٠.٣٩٥) على التوالي وايضا بلغت في اليمن (٠.٣٧٧) وفي ايران (٠.٣٨٤) وفي الاردن بلغ معامل جيني (٠.٣٨٨) .[٢٢]

المبحث الثالث

سياسات الدعم الحكومي واثرها على الفقر في العراق

اولا: اصلاح نظام البطاقة التموينية واثرها على الفقر في العراق .

ان اغلب مفردات البطاقة التموينية يتم توفيرها عن طريق الاستيراد وبالعملة الاجنبية وبالتلى فهي تعمل على استنزاف الاحتياطيات من العملة الاجنبية في البلد والذي يفترض توجيهه للمشاريع الاستثمارية المنتجة او لتسديد الدين العام وكذلك اعادة الاعمار ورفع الضغط عن الموازنة العامة [٢٣]. وبعد العمل على تغيير النظام الاقتصادي والسياسي ورفع العقوبات الدولية عن العراق شرعت الحكومة بعملية اصلاح نظام البطاقة التموينية وخفض المفردات التي توزع في البطاقة الى خمسة مفردات اساسية وايضا قررت الحكومة تخفيض اعداد المستفيدين بالتدريج

من نظام البطاقة وذلك لغرض تركيزها لعمل البطاقة فقط للفقراء وكذلك للبطاقة التموينية لها دور فعال وحيوي في ضمان الامن الغذائي لفئات كبيرة من ابناء الشعب العراقي وتوفير كافة المستلزمات الغذائية لهم مع العمل على خفض الاعتماد عليها من قبل كثير من المواطنين والاعتماد على الاسواق التجارية في توفير المتطلبات الغذائية وايضا ضعف تأثر نظام البطاقة التموينية في اسعار السوق .[٢٤]

وبالتالي يمكن اصلاح نظام البطاقة التموينية وترتيبها لتشمل الفقراء من السكان والذين من هم بحاجة الى الرعاية الاجتماعية من قبل الدولة وفي عام ٢٠٠٩ تشكلت لجنة من قبل الحكومة الاتحادية لغرض اصلاح نظام البطاقة التموينية وقد بينت هذه اللجنة ان لو تم العمل على الغاء البطاقة التموينية بشكل فوري سوف يزداد نسب الفقر من ٢٣% الى ٣٤% وكما مبين بالجدول (٥) وبالتالي تزداد الحالة المعيشية للفقراء سوءا وخاصة مناطق الريف بحيث تكون فيها نسبة الفقر ما يقارب ٥٠% من سكان الريف .

جدول (٥) الفقر في المحافظات العراقية مع البطاقة التموينية وبدونها لعام ٢٠١٢

المنطقة	الفقربوجود البطاقةالتموينية	الفقر بغياب البطاقة التموينية	الزيادة في نسبةالفقر	المنطقة	الفقر بوجود البطاقةالتمينية	الفقر بغياب البطاقة التموينية	الزيادة في نسبة الفقر
دهوك	٩.٥	١٣.٣	٣.٨	كربلاء	٣٧.٣	٤٤.١	٦.٨
نينوى	٢٣.٩	٣٤.٤	١٠.٥	واسط	٣٦.١	٤٤.٦	٨.٥

سليماني ة	٣.٣	٤.٤	١.١	صلاح الدين	٤٠.٥	٥٠.٥	١٠
كركوك	١١.٤	٢١.٤	١١.٦	النجف	٢٥	٣٥	١٠
اربيل	٣.٧	٥.٣	١.٩	الديواني ة	٣٥.٨	٤٧.٥	١١.٧
ديالى	٣٤.٤	٤٥.١	١٠.٧	المثنى	٤٩.٨	٦٠.٧	١٠.٩
الانبار	٢١.٨	٣١.٤	٩.٦	ذي قار	٣٤.٥	٤٥.٣	١٠.٨
بغداد	١٣.٩	٢٥.٤	١١.٥	بصرة	٣٣.٩	٤٥.٨	١١.٩
بابل	٤٢.٥	٥٤.٦	١٢.١	ميسان	٢٧.٣	٤١.٩	١٤.٦
				العراق	٢٢.٩	٣٣.٧	١٠.٨

المصدر: كامل علاوي و حسن لطيف كاظم ،الفقر والبطاقة التموينية ، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، السنة الثامنة ، العدد (٢٢) ،سنة ٢٠١٢، ص٢٢.

وقد وضعت اللجنة سيناريوهات لإصلاح نظام البطاقة التموينية بالتدريج، وايضا وضعت عديد من النقاط لعملها وهي:-[٢٥]

١-عدم المساس بالريف وذلك بسبب ان الريف يعيش وضع صعب وان اغلب سكانه من الفقراء وبحاجة ماسة لمفردات للبطاقة التموينية وخاصة المرحلة الاولى من الاصلاح وقد تبين من خلال نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وايضا تحليل الفقر في العراق ان الفقر في الريف اكثر منه في الحضر ويعيشون بنسبة ٤٠% منهم في الفقر وبالتالي فان استثناء الارياف من عملية اصلاح البطاقة التموينية توجد له مسوغاته.

٢- اعتماد اللجنة منهج اكثر واقعية في تحديد المستبعدين من نظام البطاقة التموينية ، وفق معايير معينة وان مدة الاصلاح لابد ان تكون من (٥-٧) سنوات وبالتنسيق مع استراتيجية التخفيف من الفقر.

وقدمت اللجنة خيارات ثلاثة لإصلاح عمل البطاقة التموينية وهي :- [٢٦]

- الخيار الاول : التحويلات النقدية المباشرة والتي يفترض ادماج البطاقة التموينية مع شبكة الحماية الاجتماعية وايضا تقديم مبالغ نقدية للمواطنين الفقراء
- الخيار الثاني : توزيع سلة البطاقة التموينية للسكان الذين يقعون تحت خط الفقر ، اذا كانت التكلفة الحالية الفعلية للبطاقة التموينية التي ، وزعت لأكثر من (٦.٤٠٠) مليون عراقي فقير تبلغ (١.٤) مليار دولار، فأن تكلفة توزيع نفس السلة الغذائية ببطاقات الكترونيه حوالي (١.١٦) مليار دولار ، وان اعتماد هذا الخيار بالاعتماد على السوق لتوفير الغذاء يتمتع بكفاءة اعلى بنسبة ١٧% من الاسلوب السابق .
- الخيار الثالث : استهداف الفقراء من خلال البطاقات الغذائية الالكترونية في سلال غذائية بديلة ، واقتراح ثلاثة خيارات لهذا الخيار :-

- سلة غذائية تساهم في تعظيم القيمة الغذائية المقدمة للمستفيدين، من الفقراء وان فعالية هذا الخيار هو اكثر كفاءة بنسبة ٣٩% من الوضع الحالي .
- سلة غذائية تساهم في تعظيم فائدة الاقتصاد العراقي وذلك بسبب المشتريات المحلية وهذه تكون كفاءتها ٣٣%عن الوضع الحالي .
- سلة غذائية تساهم في التقليل من التكاليف الكلية ، وان فعالية هذا الخيار اعلى بنسبة ٤٠% من الوضع الحالي .

واكدت اللجنة على ان الاصلاح سيكون على شكل خمسة مراحل وكما هو موضح في الجدول (٦) على ان يكون ترتيب العمل لكل مرحلة من المراحل الخمسة ومعرفة درجة نجاحها وعدم تأثيرها على اسعار السوق وايضا السلع الضرورية المشمولة بالتوزيع العام.

ان عملية ابعاد المستفيدين من البطاقة التموينية التي كان مقرر لها ان تجري بالتدريج وكذلك هذه العملية تقابلها عملية اخرى وهي ربط العوائل والاسر الفقير بنظام شبكة الحماية الاجتماعية لتستطيع هذه الاسر تأمين المتطلبات الاساسية والضرورية للعيش الكريم وايضا لا يشمل الاستبعاد الاسر التي تقع تحت خط الفقر، وايضا العوائل المعوزة والمحتاجة التي هي فوق خط الفقر لكنها تكون قريبة منه ان سيناريو استبعاد الاسر والافراد ممن يقعون بعيدا عن خط الفقر يتم ذلك بطريقة ايقاف صرف الحصة التموينية لهم وان الاسر التي قد شملت بهذا السيناريو هي التي لا يوجد بين افرادها ، في اي من الفئات التالية (المدراء العامون وايضا الدرجات الخاصة فما فوق من الذين لا تقل رواتبهم الكلية عن راتب مدير عام (٢.٥) مليون دينار شهريا وايضا من لا يقل دخل افراد الاسرة (اكثر من فرد) عن الحد المقرر وكذلك المقاولون واصحاب الشركات حتى الصنف السادس وايضا المسجلون باتحادات الغرف التجارية حتى الفئة(٢) والمسجلون بالاتحادات الصناعية حتى الفئه(٣) وايضا اتحاد رجال الاعمال ونساء الاعمال والافراد الذين، لديهم تحاسب ضريبي بقيمة ١٨ مليون دينار وكذلك يستبعد الاسر غير المقيمة في العراق) [٢٧].

جدول (٦) مقترح استبعاد الاسر وعبر مراحل من الاستفادة من نظام البطاقة التموينية في العراق

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
افراد لاسرة	٥فما دون	٦	٧	٨	١٠ فاكثر
عدد العاملين	١	١	٢	٢	٢ فاقل
متوسط دخل الاسرة (الف دينار شهريا)	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الاطفال دون ١٨سنة	٢	٢	٣	٣	٣
متوسط نصيب الفرد	٢٦٠٠٠٠	١٦٦٠٠٠	١٢٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

من دخل الاسرة (الف دينار شهريا					
حالة المنزل	ممتاز/جيد	ممتاز/ جيد	جيد/لائق	جيد/لائق	رديء/رديء جدا
ملكية السكن	دون تحديد	دون تحديد	ملك/مع الاهل	ملك/مع الاهل	ملك /مؤجر

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقرير اصلاح نظام البطاقة التموينية في العراق، ص ٧.

ان العمل بنظام البطاقة التموينية مخطط له التوقف في عام ٢٠١٥ والاعتماد على شبكة الحماية الاجتماعية لكن هذا لم يحصل ولم يطبق اي من المراحل التي كان مخططا لها وبالتالي لايزال نظام البطاقة معمول بها الى الان وبمفرداته الخمسة المعروفة ولجميع افراد الشعب الغني والفقير .

فمن خلال ما سبق نلاحظ ان نظام البطاقة التموينية لا يميز بين الاغنياء والفقراء على حد سواء فهو نظام يشمل الجميع وذو تكاليف مالية كبيرة الا انه لا يمكن الاستغناء عنة وخاصة في الوقت الحالي والا ارتفعت نسبة الفقر وكذلك تعتمد علين جميع الاسر الفقيرة في توفير السلع الغذائية الاساسية من جانب ومن الجان الاخر هو يساعد على الحفاظ على استقرار الاسعار في السوق المحلية والى الان لم تبق جميع الاصلاحات المقترحة .

ثانيا: شبكة الحماية الاجتماعية واثرها على الفقر في العراق .

تعرف شبكة الحماية الاجتماعية بانها كفالة الدولة ، بموجب الدستور وانطلاقا من مبادئ حقوق الانسان الاساسية ان ترعى وايضا ترعى فئات المجتمع الفقيرة غير القادرة على توفير احتياجاتها الضرورية وكذلك العمل على ضمان وحماية افرادها من الفقر وايضا توفير سبل العيش الكريم وكذلك تقديم الاعانات للفئات التي تقع تحت خط الفقر وايضا تقديم الخدمات المختلفة لحين انتشالهم من الفقر.[٢٨] وهي احدى اليات الحماية الاجتماعية المرحلية الغرض منها تخفيف البؤس وايضا محاربة الفقر، وايضا العمل على تمكين الافراد او الاسر التي تضررت

لأي سبب كان مثلا التراجع الاقتصادي والنزاعات والحروب او تطبيق برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي والتي من نتائجها خفض الانفاق الحكومي ، وايضا اعداد المشتغلين في القطاعات العامة وشبكة الحماية الاجتماعية ليست بديلا عن ،نظام الرعاية الاجتماعية او الضمان الاجتماعي . انما مكمله لها ان الحكومة العراقية ملزمة وبنص الدستور العراقي ان تحافظ على حياة الفرد والمجتمع ورعايته وحمايته من الفقر، وكذلك العمل على توفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير سبل العيش الكريم وبالتالي اصبح الزاما على الدولة ان تعمل على توفير شبكة حماية اجتماعية فعالة ومتطورة تستطيع امتصاص النتائج الباهظة ، التي تنتج من خلال عملية التحول لاقتصاد السوق وتحرير الاسعار وكذلك رفع الدعم الحكومي عن سلع رئيسية وخصخصة، بعض القطاعات الحكومية التي تولد البطالة واضافه لذلك ما تخلفه العمليات الارهابية من يتامى وارامل ومعوقين[٢٩].

ابتدأ العمل بهذا البرنامج ومنح الرواتب للمستفادين من اعانات شبكة الحماية الاجتماعية في ٢٠٠٥/١٢/١ كإحدى برامج الحكومة التي تهدف الى تخفيف الفقر وتكون وفق مبادئ والترتيبات التي وضعتها الشبكة وكذلك تم تحديد الجهات التي يحق لها الاستفادة من مساعدة شبكة الحماية الاجتماعية والتي تشمل كل من (المعوقين والعاجزين ، اليتامى ، القاصرين ، والمطلقات ، والارامل ، والطلاب ، المتزوجين، واسر السجناء ، والعاطلين عن العمل المتزوجين) [٣٠].

قد حددت وزارة العمل والشؤن الاجتماعية المشمولين من الفقراء براتب شبكة الحماية الاجتماعية في كل محافظة بنسبة (٢٠%) ولم تراعي نسب الفقر وفجوته بين المحافظات .[٣١]

اذ ان هناك محافظات تنخفض فيها نسبة الفقر واخرى تزداد ، بحيث بلغت في محافظة اربيل (٣%) وفي محافظة المثنى (٥٠%) من سكانها فقراء ولذلك فأن كفاءة شبكة الحماية الاجتماعية غير جيدة في العمل على تخفيف الفقر ومساعدة الطبقات الفقيرة .[٣٢] واضاف لذلك ان الرواتب المحددة للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية من الفقراء هي لا تكاد تكفي لتوفير حاجات الافراد الغذائية بغض النظر عن المسكن والملبس والعلاجات الصحية، والتعليم فهي رواتب منخفضة جدا ولم تأخذ بالحسبان معدلات التضخم التي قد تذهب بقيمة العملة النقدية.[٣٣]

بحيث مقدار الراتب يتراوح بين (٥٠) الف دينار و (١٢٠) الف دينار قبل عام ٢٠٠٦ ،فيها تتراوح بين (٦٥) الف دينار و(١٥٠) الف دينار .[٣٤] بعد عام ٢٠٠٣ اخذت الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية بالتزايد وكانت الخطة الموضوعة ، لمعالجة الفقر هي الوصول لمليون عائلة فقيرة تشملها الشبكة ويوضح الجدول (٧) اعداد المشمولين برواتب شبكة الحماية والمبلغ الكلي للرواتب .

جدول(٧) المستفيدين براتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٥)(مليار)

السنوات	الاسرة المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية (١)	نسبة التغير السنوي % (٢)	الرواتب المدفوعة (مليار دينار) (٣)
٢٠٠٣	٧٢٤٢٠	.....	٥٥.٦٨٧
٢٠٠٤	١٠٠٤٠٠	٣٨.٦	٦٥.٨٧٩
٢٠٠٥	١٣١٧٣٤	٣١.٢	٧٥.٢٨٨
٢٠٠٦	٩٨٢٥٩٥	٦٤٥.٩	٥٠٥.٤٨٩
٢٠٠٧	٧٧٢٢١٦	٢١.٤-	٧٩٦.٨١٨
٢٠٠٨	٦٩١٧٠٧	١٣-	٧٧٢.٣٣٧

٢٠٠٩	٧٥٤٢٢٤	٩	١٤٢.٥٢٢
٢٠١٠	٣١٧٤٦٨	٥٧.٩-	١٠٦.٩٨٦
٢٠١١	٣٩٥١٣١	٢٤.٥	٤٦١.١٨٣
٢٠١٢	٣٨١٣٤٥	٣.٥-	٤٧٤.٠٦٦
٢٠١٣	٨٧٨٥٠٧	١٣٠.٤	٢٦٧٢.٨
٢٠١٤	٨٨٤٢٩٧	٠.٧	١٠٥٦.٥
٢٠١٥	٨١٩١٧٦	٩.٤-	١٠٤٤.٨
٢٠١٦	٨٦٧٦٨٩		١١٥٦.٧
٢٠١٧	٨٩٧٦٥٢		١٢٢٣.٧
٢٠١٨	٩٦٥٧٨٧		١٣٤٥.٥

المصدر: ١- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية، السنوات المختلفة.

٢- العمود (٢) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسة .

يلاحظ من الجدول (٧) ارتفاع عدد المشمولين من (٧٢٤٢٠) اسرة غام ٢٠٠٣ الى (٩٨٢٥٩٥) اسرة عام ٢٠٠٦ وهو اكبر عدد وصلت الية شبكة الحماية الاجتماعية وكانت نسبة الزيادة عن عام ٢٠٠٣ كبيرة جدا حيث بلغت (١٢٥٦.٨%) ويعود سبب تلك ، الزيادة الحاصلة الى اعتماد الحكومة برنامج شبكة الحماية الاجتماعية كإحدى سياسات التخفيف من الفقر منذ عام ٢٠٠٥ وفي السنوات التالية لعام ٢٠٠٦ انخفضت اعداد الاسر المشمولة وبلغت في عام ٢٠١٠(٣١٧٤٦٨) اسرة ، وبمعدل نمو سالب بلغ (٥٧.٩-%) وارتفعت اعداد المشمولين ، في السنوات اللاحقة وبلغت في عام ٢٠١٣ (٨٧٨٥٠٧) اسرة وبمعدل نمو موجب بلغ (١٣٠.٤%) مقارنة مع عام ٢٠١٢ ، بحيث بلغ عدد الاسر المشمولين فيه (٣٩٥١٣١) اسرة ومعدل نمو سالب بلغ (٣.٥-%) وفي عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ بلغ عدد الاسر المشمولة (٨٨٤٢٠٧، ٨١٩١٧٦) اسرة على التوالي وايضا بلغ متوسط المدة للأسرة المشمولة (٥٥٢٤٠١) اسرة ، وبلغت رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ (٧٥.٢٨٨) مليون دينار عراقي وايضا ارتفعت في عام ٢٠٠٦و٢٠٠٧ الى (٧٩٦.٨١,٥٠٥.٤٨٩) مليون دينار على التوالي وايضا شهدت الاعوام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ارتفاعات في الرواتب المدفوعة الى (٢٦٧٢.٨، ١٠٥٦.٥٠، ١٠٤٤.٨٠) مليون دينار على التوالي وان معدل النمو السنوي المركب للأسر المشمولة برواتب شبكة الحماية الاجتماعية للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٥ بلغ (٢٠.٥%).

شكل (٣) عدد العوائل المشمولة برواتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

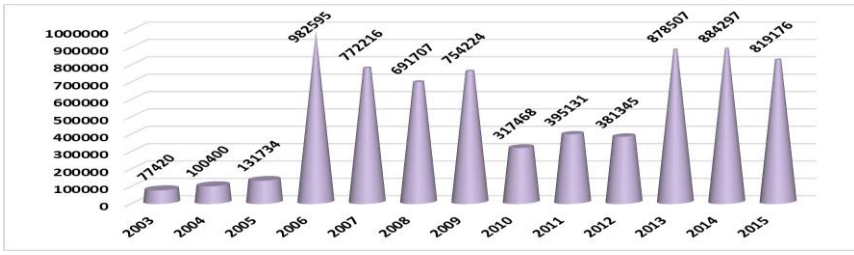

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧) العمود (١)

يلاحظ من الشكل (٣) الارتفاع الكبير لحجم العوائل المشمولة في عام ٢٠٠٦ الا انها لم تصل الى المليون كما كان مخطط لها وفي السنوات اللاحقة انخفضت الاعداد دون عدد عام

٢٠٠٦. من بين عشرة افراد من الفقراء ، استفاد شخص واحد من راتب شبكة الحماية الاجتماعية وان نسبة (١٢.٥%) من فقراء البلد يتسلمون التحويلات النقدية من قبل شبكة الحماية وقدر عدد الفقراء الذين لا يستلمون مساعدات من برامج شبكة الحماية الاجتماعية (٥.٣٥٠) الف وايضا اكثر من (٢٧٠) الف من الافراد في الفقر لم يتسلموا مساعدات ولم يشملون وان (٨٢%) من النفقات الحكومية يستفيد منها الاغنياء وقد كلفت رواتب شبكة الحماية الاجتماعية مليارات الدولارات بهدف مكافحة الفقر فما هو دورها في التأمين ضد الفقر .[٣٥]

ان اعداد كبيرة من العوائل التي شملت ضمن شبكة الحماية الاجتماعية لا وجود لها على ارض الواقع وانما هي اسماء وهمية فقط اسماء على ورق وباب من ابواب الفساد المالي وقد اعترفت الحكومة بذلك وشكلت لجان تحقيقية لغرض كشف السرقات والاموال المهدورة واضافة الى ذلك ان كثير من الاسر المسجلة ضمن الشبكة هي اسر غير محتاجة لرواتب الحماية الاجتماعية ولا يمكن تسجيلها وغير مطابقة للشروط التي تم وضعها من قبل شبكة الحماية الاجتماعية .[٣٦] واظهرت التحقيقات التي قامت بأجرائها لجان التفتيش الكثير من الاسماء الوهمية والاخرى من الاسر الغير محتاجة كما هو موضح في الجدول (٨)

جدول (٨) عدد المتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لغاية ٢٠١١/١٢/٣١

المحافظة	عدد المتجاوزين	حجم الاموال المترتبة على المتجاوزين (دينار عراقي(
بغداد	١٨٠٤	١٧٨٠٨٨٥٤٠٦
الانبار	٤٦٢	١٢١٨٥٤٢٠٠٢
كركوك	٣١٤	١١٤٤٩١٥٣٥٧
كربلاء	٣٠٧	٣٦٦٦١١١١٣
ميسان	٧٤٥	٦٣٤٠٤٨٧٥٠
المثنى	١٩٤	١٢٧٩١٦٠٠٠

واسط	١٧٦	٣٦٣٢٥٧٠٠٠
النجف	٥١٤	٣٣٠٠٠٠١٠٠
البصرة	٤٩٣	٤٩١٧١٨٦٣٠
بابل	٤٤٠	١١٥٢١٨١٥٠٠
صلاح الدين	٧٧	١٣٢٥٩٣٩٠٥
ذي قار	٦٩٦	١٠٧٩٠٩٠٥١٣
نينوى	١٠٦٨	١١٣٠٣٢٦٠٠٠
ديالى	٢٧٨٣	١٦٧٦٥٦٣٥٢٩
الديوانية	٦٠٦	٥٧٤٧٨٠٢٦٥
المجموع	١٠٦٧٩	١٢٢٠٣٤٣٠١٠٠

المصدر: -جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية . ٢٠١١، ص٧٧-٧٨.

يلاحظ من الجدول (٨) ان عدد الاسر الوهمية والمتجاوزة على شبكة الحماية الاجتماعية ٢٠١١/١٢/٣١ وقد بلغ (١٠٦٧٩) اسرة متجاوزة وايضا بلغ حجم الاموال لتلك الاسر (١٢٢٠٣٤٣٠١٠٠) دينار واستردت قسم من هذه الاموال تقدر (٧٧٦٧٦١٠٢٢١) دينار اما المبالغ المتبقية ، تبلغ بحوالي (٤٤٣٥٨١٩٨٧٩) دينا .[٣٧]

مما سبق نتبين بان شبكة الحماية الاجتماعية على الرغم من شمولها لأكثر من (٨٠٠) الف اسرة فقيرة فأنها تشوبها سلبيات كثيرة بحيث انها لم تراعي نسب الفقر في المحافظات وانما اعطت الجميع بنسبة واحدة هي ٢٠% لكل محافظة واضافة الى ذلك انها لم تصل لأكثر من (٥) ملايين فقير ولم يشمل (٢٧٠) الف ممن يعيشون فقر مدقع وايضا انفاض مقدار الاعانة وانها غير كافية لسد احتياجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية وايضا الكثير من المشمولين في اعانات شبكة الحماية الاجتماعية ليس من الفقراء ولا تنطبق عليهم شروط الشبكة وان اصلاح شبكة الحماية الاجتماعية يفترض ان يسبق ، اصلاح نظام البطاقة التموينية وايضا القيام بعملية استبعاد المشمولين بالاستبعاد، والعمل على تكوين قاعدة بيانات للفقراء المعتمدين اعتمادا كليا

على مفردات البطاقة التموينية وشمولهم بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق الهدف م هذه البرامج بتخفيف الفقر والوقوف ، الى جانب المحتاج

الاستنتاجات:

١- يمثل الفقر في العراق ظاهرة متعددة الاطراف بسبب كثرة الاسباب المؤدية له فمنها ما يتعلق بالأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهنالك اسباب انطوت على زيادة الفقر في العراق هي متأتية من تعدد وجهات النظر التي تناولتها في الماضي والحاضر وان غالبيتها تدور حول الحرمان الذي يعاني منه اغلب فئات المجتمع.

٢- – يعد الفقر احد واهم الاسباب التي تعرقل مسيرة التنمية البشرية في العراق وايضا وجود اسباب متعددة تقف وراء زيادة الفقر منها ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وكذلك الظروف التي مر بها العراق من جراء الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وتحويل اغلب موارده المالية لتمويل النفقات العسكرية .

التوصيات :

١. لابد من تتبع الاسباب الرئيسية التي ادت الى ارتفاع نسبة الفقر لأنها تختلف من بلد الى اخر وبذلك العمل على وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية موحدة لغرض مكافحة الفقر في العراق من خلال مشاركة الحكومة ، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية ،الاخرى من خلال ، السياسات والهياكل والاطر النظرية وايضا العمل على التأكيد على ضرورة المشاركة مع المنظمات الدولية في جميع السياسات المعنية لمعالجة الفقر.

٢. العمل على تنويع موارد الاقتصاد العراقي والابتعاد عن الارتكاز ، على النفط كعنصر او كمورد اقتصادي رئيسي وكذلك العمل على تطوير الزراعة والصناعة وذلك من اجل تنامي الموارد المالية التي تساهم في وضع حد لزيادة نسبة الفقر في العراق .

٣. اعتماد الية دعم سليمة تساهم في تقليل التفاوتات في توزيع الدخل بين افراد المجتمع والحد من الفقر وبالإضافة الى انها تساهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى خصوصاً القطاعات التي لها تماس مباشر بتوفير الخدمات لذوي الدخل المحدود .

الهوامش

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٢) . ٢٠١٨ . ص١٢٣

(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر وسط الغنى في العراق ، مجلة مدارك ، العدد التاسع ، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري .٢٠١٨ . ص٣٤

(٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، مصدر سابق ، ص٦.

(٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١٤-٢٠١٦) . ص١٠٣ .

(٥) World Bank and Government of Iraq and Kurdistan Region, June ٢٠١٥ . GAINSTHE PAST,op.cit. p ٤ LOSING THE

(٦)World Bank and Government of Iraq and Kurdistan Region, June ٢٠١٥ .LOSING THE GAINSTHE PAST,op.cit. p ٤

(٧)جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر (الخلاصة).٢٠٠٩،ص٦.

(٨) نبيل جعفر عبد الرضا ،ندوة هلال جودة ، قياش وتحليل اتجاهات الفقر في العراق (١٩٨٠-٢٠١٢)، مصدر سابق ،ص١٤٣

(٩) جمهورية العراق اللجنة الفنية لسياسات الحد من الفقر بالتعاون مع البنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية ، للشعب العراقي ، الجزء الاول – النتائج الرئيسية ،٢٠١٠،ص٩

(١٠)العراق بعد عشر سنوات : الاقتصاد ينمو ، لكن كم غدد المستفيدين ؟، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ ٢٠١٣م٤/٢٤، متوفر على الرابط التالي : www…irinnews.org/ar/report.. .

(١١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام ٢٠١٢ ، ص ٢٤.

(١٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٢) ص٣٨

(١٣) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر وسط الغنى في العراق ، مصدر سابق . ص٢٣

(١٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ٢٠٠٩،مصدر سابق ،ص٦.

(١٥) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ، مصدر سابق ، ص٤٣..

(١٦) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، النشرة الاحصلئية السنوية. (٢٠١٤-٢٠١٦)، جدول (١/١٩) ،ص ١٠٣٥.

(١٧) Worid Bank and Governmen;v]sjhkt of Irag and Kurdistan Region, June ٢٠١٥hbkfhv LOSING THE GAINS OF frdm hglpht/hjTHE PAST, .op.cit .p١٦.

* الاسعار المدفوعة : هي الاسعار الفعلية ،التي دفعتها الاسرة لشراء السلع ، والخدمات ، ولاسيما بالنسبة لمواد البطاقة التموينية ، التي كانت بالأسعار التي دفعتها ، الاسرة لوكيل المواد الغذائية

** اسعار السوق: احتسب متوسط انفاق الاسرة بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بالاسعار التجارية

(١٨) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق ٢٠٠٩، ص٢..

(١٩) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ، ٢٠٠٩ لا، مصدر سابق ، ص٥

(٢٠) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احوال المعيشة ، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لعام ٢٠١٤، ص٢٢.

(٢١) المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام ٢٠١٢ (IHSES II)، مصدر سابق ، ص٢٤.

(٢٢) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وزارة التخطيط : اقليم كردستان الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة)، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٩ ،ص ٨.

(٢٣)جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة الاستراتيجية لإعادة الاعمار ، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ،طبعة اولية ،ص ٣٠.

(٢٤) برامج الاغذية العالمي(WfP)الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ،٢٠١٢،ص٧.

(٢٥).اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حالة سكان العراق ٢٠١٠، التقرير الاول ، مصدر سابق ، ص٤٢.

(٢٦) برامج الاغذية العالمي(WfP)الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ،٢٠١٢، مصدر سابق ، ص٧.

(٢٧).تقرير اصلاح نظام البطاقة التموينية في العراق ، مصدر سابق ، ص٦.

(٢٨).جمهورية العراق ، وزارة العمل الشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠١١، ص٧١.

(٣٠).احمد عبد الله سلمان الوائلي، الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى الاسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)، اطروحة دكتوراه ، ٢٠٠٩، جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد .ص٣٤

(٣١).اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،تحليل الوضع السكاني في العراق ، حالة سكان العراق ، التقرير الاول ، مصدر سابق ، ص ٤٣.

(٣٢).جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء . خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة اجزاء ،٢٠١١ ، ص١٣١.

(٣٣).برامج الاغذية العالمي (WfP) الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ،٢٠١٢، مصدر سابق ، ص٥٩.
(٣٤).حسناء ثامر ابراهيم ، وصال عبد الله حسين ، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق واثرها في حماية المستهلك ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، المحلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد (١) ، عدد (٢) ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ١١٩.
(٣٥).جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك المركزي ، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق ٢٠٠٧ (IHSES)، ٢٠٠٨ ، ص١٧.
(٣٦).فقر الاطفال في العراق ، تحليل اتجاهات فقر الاطفال ، مصدر سابق ص٨
(٣٧).ماجد محمد خورشيد الداوودي ، مصدر سابق ، ص٣١٠.
(٣٨). جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠١١، ص٧٨.